مجلة المنهل ـ المجلد: 08، العدد: 01 (2022 م) ـ ص ص 247 – 270
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

# استشكال متن "الحديث النبوي" بين التثبيت والتعليل
## ـ دراسة تأصيلية ـ

***Confusion of the text of the "Prophetic Hadith" between authentication and weakness -Foundational study-***

**محمد رمضاني** (*)
**جامعة الوادي (الجزائر)**
**Moh9700@gmail.com**

| تاريخ الاستلام: | تاريخ القبول: | تاريخ النشر: |
|---|---|---|
| 2022/01/03 | 2022/06/04 | 2022/06/13 |

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

**ملخص:**

لا يخفى أن "استشكال" متن الحديث _ لمعارضة ظاهره للدليل القطعيّ _ يؤدي بالباحث إلى سلوكِ أحدِ طريقين: السعي إلى رفع الإشكال بأحدِ وجوه التأويل المقبولة (الجمع، أو النسخ، أو الترجيح) عن طريق إعمال قوعدِ علم "مشكل الحديث"، وبالتالي إمضاء الحديث وقبوله. أو الحكم بإعلال متنه، لامتناع التأويل المقبول السالم من كل وجه، ومن ثمّ الحكم بوقوع الغلط من بعض رواته.

وهذه الدراسة كاشفةٌ للفرقِ بين نوعي الاستشكال، باعتباره قاسماً مشتركاً بين العِلمين: "مشكل الحديث"، و"علم علل المتون" _ في بعض صوره _ وقد انتهى البحث إلى جملة من النتائج أهما: أن قوة الإشكالِ تعدّ أهم عاملٍ مؤثّر في طريقة التصرف إزاء الحديث المستشكَل _ بتثبيته، أو تعليله _، كما أنّ تيقّنَ النقّاد من وقوع الوهم من بعض الرواة بتصرفهم في ألفاظ المتن المستشكل قائدٌ لهم إلى الحكمِ بتعليله، دون التفاتٍ إلى إمكانية تأويل معناه بما يتوافق مع الأدلة القطعية.

**الكلمات المفتاحية:**

علل؛ متن؛ مشكل؛ حديث.

**Abstract :**

It is no secret that the “confusion” of the text of the Hadith – due to the opposition of its appearance to the definitive proof– leads the researcher to take one of two paths: seeking to remove the issue with one of the acceptable forms of interpretation (combining, copying, or weighting) by implementing the rules of the science of “the Problem of Hadith”, and thus approving the Hadith and accepting it. Or judging by the weakness of its text, due to the failure of an acceptable and solid interpretation in all aspects, and then judging on the occurrence of a mistake from some of its narrators.

This study reveals the difference between the two types of confusion, as it is a common denominator

(*) المؤلف المراسل.

between the two sciences: “the problem of hadith” and “the science of the weaknesses of the texts” - in some of its forms. The research concluded with a number of results, the most important of which are: that the strength of confusion is the most important factor influencing the way of dealing with confused Hadith by its authentication, or its weaknes. Likewise, the critics' certainty that some narrators made a mistake in their adaptation of some words of the confused text, leads to judge its weakness, without paying attention to the possibility of interpreting its meaning in accordance with the definitive proof.

**Keywords:**
confusion; hadith - text; weaknesses

## 1- مقدمة

تبحثُ هذه الورقة في الصّلة بين علمين جليلين من علوم الحديث، هما: علم مشكل الحديث، وعلم العلل، إذِ القدرُ المشترك بين "المشكل"، و"المعلَّل" _ في بعضِ أنواعه_ هو نكارةُ المتنِ وغرابتهُ وإشكالهُ، ذلكَ أن استنكار متن الحديث الذي ظاهره الصحة، لمخالفة ظاهره الدليلَ القطعيَّ، سواء كان دليلاً قرآنياً، أو سنة صحيحة، أو قاعدة عقليةً أو حسية، أو تاريخاً قطعياً، أو غير ذلك مما لا يمكن دفعه من الأدلة، هذا الاستنكار= الاستشكال قائدٌ إلى أحد أمرين اثنين: إما إمضاء الحديث وتثبيته، بفك التعارض بينه وبين الدليل القطعي ومحاولة التوفيق بينهما بأحد المسالك المقررة في علمي الحديث والأصول وهي (الجمع، أو النسخ، أو الترجيح)، أو الحكم بنكارة متنه=تعليله – رغم نظافة إسناده –، وإحالة الوهم فيه إلى بعض رواته الثقات، وذلك عند امتناع إمضاء الحديث أو تأويله بأحد أوجه التأويل المقبولة، فالمدخلُ للبحث في كلا العلمين (المشكل والعلل) في الغالب، هوَ "استشكال المتن"، ويُعبر عنه بالاستنكار – في ميدان النقد– .

والسؤال اللائح هنا: ما الضابطُ في التمييز بين نوعي الاستشكال:

الذي يكون مثاراً للاجتهاد وبذل الوسعِ في التوفيق بين الحديث المستشكَل والدليل القطعي الذي أوهمَ المعارضةَ، وبالتالي تثبيت الحديث وإمضائه.

والاستشكال الذي يكون وسيلةً ومدخلاً للحكم بتعليل الحديث والحكم على متنه بالنكارة.

هذا هو سؤال البحث الجوهري، وللإجابة عليه، قسمت البحث إلى ثلاثة عناوين رئيسة.

1_ مدخل مفاهيمي.

2_ أثر استشكال المتن في التعليل.

3_ نماذج تطبيقية تبرز الفرق بين نوعي الاستشكال.

وهذه الدراسة تتغيَّا الكشف عن أهم المحددات التي يمتاز بها منهج البحث في الحديث المشكلِ، ويفارقُ بهِ مسلكَ النظر في الحديث "معلول المتنِ" الذي مبعثُ التعليل فيهِ مصادمة دلالته لقواطع الأدلة،

ذلكَ أن الخلط بين المسلكين أزَّ كثيرا من المتعجّلة _ غيرِ المؤهلين _ إلى المسارعة في إهدارِ النصوص النبوية لأدنى مخالفة بين ظواهرها وبين ما يُتوهم كونه دليلاً قطعيًّا.

كما يهدفُ البحثُ إلى تسليط الضوء على الاشتراطات الدقيقة التي وضعها النقّاد لقبول الرواية المنسوبة إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ومنها: انسجام دلالة الرواية مع الأدلة القطعية. فالنقاد لم يكونوا غفلاً عن هذه الحيثية المهمة، انطلاقا من إيمانهم بأنَّ "الوحي لا يخالفُ الدليل القطعيّ".

## 2_ مدخل مفاهيمي

### 2_1: تعريف مشكل الحديث.

مصطلح "المشكل" قليل الورود في استعمالات المحدثين، والذي يتردد في عباراتهم هو "المختلف"، ويريدون بـ"المختلف" «ما لم يمض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد، هذا يحلُّه، وهذا يحرِّمُهُ »، كما يقول الشافعي (الشافعي م.، الرسالة، صفحة 342).

أو « هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا فيوفَّق بينهما، أو يرجَّح أحدهما » كما يعرفه النووي (النووي، التقريب في علوم الحديث، صفحة 61).

وهو عند ابن حجرٍ: الحديث: (الذي عورضَ بمثلهِ) (العسقلاني ا.، صفحة 276) .

فالتعاريف متفقة على أن "مختلف الحديث" هو الأحاديث الصحيحة التي ظاهرها التعارض.

أما "المشكل"، فقد اعتنى الأصوليون ببيان حدّه في مصنفاتهم، فعرَّفه نظام الدين الشاشي بأنَّه: «مَا ازداد خَفَاءً على "الخَفي" (الشاشي، صفحة 55)[1] كأنه بعدما خفي على السامع حقيقة دخل فِي أشكاله وأَمثاله؛ حتى لا ينال المراد إِلا بِالطلب ثم بالتأمل؛ حتى يتَميز عن أمثاله ونظيره فِي الأحكام» (الشاشي، صفحة 56).

وعرَّفه أبو زيد الدبوسي بقوله: «هو الذي أشكل على السامع طريق الوصول إلى المعنى الذي وضعه له واضع اللغة، أو أراده المستعير؛ لدقة المعنى في نفسه لا بعارض حيلة » (الدبوسي، صفحة 118).

فتحصَّلَ أنَّ « المشكل اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه؛ لدخوله في أشكاله، بحيث لا يدرك ذلك المراد، إلا بقرينة تميزه عن غيره، وذلك عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب» (الصالح، صفحة 254/1).

ومما تجدر الإشارة إليه أنه قد يأتي في استعمالات بعض الأصوليين التعبير عن "المشكل" بـ"المتشابه"

[1]– وكان الشاشي قد عرَّف بالخفيّ قبل تناوله المشكل بكونه: « ما أخفى المراد به بعارض لا من حيث الصيغة ».

(القصير، صفحة 21)، ويجعلون معناهما واحدا.

قال أبو الوليد الباجي: «المتشابه: هو المُشْكِل الذي يُحتاج في فهم المراد به إلى تفكرٍ وتأمل» (الباجي، صفحة 176/1).

وقال الشاطبي: «ومعنى المتشابه: ما أشكل معناه، ولم يتبين مغزاه» (الشاطبي، صفحة 736/2).

وقد أشار إلى هذا التداخل بين الاصطلاحين ابن قتيبة حيث قال في (تأويل مشكل القرآن): «ومثل "المتشابه" "المشكل"، وسُمِّي مشكلا لأنه أشكل؛ أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، ثم يقال لما غَمُضَ: مشكلٌ» (ابن قتيبة، صفحة 102).

وعزا ابن تيمية[1] إلى السلف استعمال كلا المصطلحينِ للدلالة على نفس المفهوم فقال: «ولهذا كان السلف رضي الله عنهم يُسَمُّون ما أشكل على بعض الناس حتى فُهِمَ منه غير المراد: مُتشابهاً» (ابن تيمية، صفحة 499/8).

فاتضح بهذا البيان أنَّ «الاصطلاحين يلتقيان في أصل المعنى، وهو غموضه؛ فيستعمل أحدهما بدل الآخر، ويمكن اعتبار المشكل أعم من المتشابه؛ فيشمل القسمين: الأول الحديث الذي بدا معارضا بدليل آخر، والثاني الحديث الذي أشكل معناه بسبب لفظه أو موضوعه فأوهم ظاهره لبسا في مفهوم من المفاهيم العقيدة الإسلامية، وهذا القسم الثاني هو المتشابه، وبما أن الإسلام كل، وإشكال أي مفهوم من مفاهيمه يؤثر في بقيتها فإننا إذا أطلقنا المشكل قصدنا عمومه ليشمل المتشابه » (الجوابي، الصفحات 415-416).

فخلص مما سلفَ أن "المشكل" عند الأصوليين يدور معناه على الخفاء وغموض المعنى، ويحتاج لبيانه إلى نظر وتأمّل.

أمَّا المحدثون فـ"المشكل" – كما سبق وأسلفنا – قليل الاستعمال في كلامهم.

ويكادُ يكونُ كلام أبي جعفر الطحاويّ فردا في هذا الباب، مع كونه غير صريحٍ في بيانِ حدِّ "المشكل" بياناً جامعا مانعاً تحصلُ به الكفاية في إدراك معناه، ومع هذا فقد اعتمد عليهِ أكثر من جاء بعده في رسم حدٍّ لهذا المصطلح.

يقول الطحاوي في مقدمة كتابة (شرح مشكل الآثار): « إني نظرت في الآثار المروية عنه عليه الصلاة والسلام، بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت

[1]– استفدت هذا النقل عن شيخ الإسلام من كتاب: مشكل القرآن، عادل المنصور، ص49.

فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها» (الطحاوي أ.، صفحة 06/1).

والمتأمل في هذا التعريف يخلص أن "مشكل الحديث" هو: « أحاديثُ مرويةٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأسانيد مقبولة، يُوهِمُ ظاهرها معاني مستحيلة، أو مُعارضة لقواعد شرعية ثابتة» (الخياط، صفحة 31).

أو هو « الآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، ويوجد فيها أشياء سقطت معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس » (حسين، صفحة 15).

وعرفه نور الدين عتر بأنه: « ما تعارض مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نصٍّ شرعيٍّ آخر » (عتر، صفحة 337).

وواضحٌ أنَّ جلَّ هذه التعريفات متقاربةٌ، وتكاد تتفق على أنَّ المشكلَ هو الحديث الصحيح الذي عورضَ ظاهره بدليل قطعيٍّ، فالتبس – بسبب ذلك – معناه على كثير من الناس.

2.2: "**الحديث المعلل**"، "**علم العلل**".

2.2_1: **تعريف الحديث المعلل**:

من التعريفاتِ المحرَّرة المشتهرةِ في هذا المضمار قول الصلاح في تعريف "المعلل" بأنه ( الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقدَحُ في صحَّتِهِ مَعَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامةُ منها) (ابن الصلاح، صفحة 190).

وقد سبقه الحكام النيسابوري، بالإشارة إلى أن ميدان العلل هو أحاديث الثقات، التي استجمعت شرائط الصحة الظاهرية، (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير).

2.2.2: **تعريف علم العلل**:

هو علم بالقواعد التي تكتشف بها الأسباب الخفية القادحة في صحة الحديث، وأحكامها (عتر، لمحات موجزة في أصول علل الحديث، صفحة 15).

## 3_ أثر استشكال المتن في التعليل:

قد يبدو للوهلة الأولى أن السعيَ لتخليق علاقة بين علمي المشكل والعلل، هو ضربٌ من التكلف، كون علم المشكل ميدانه الأحاديث المقبولة، في حين أن "المعلول" _ أو المعلّل _هو من أقسام الحديث المردود، بيدَ أنه عند ملاحظة أن من أهم ما يُتوسل به إلى معرفة العلل الخفية القادحة في الأحاديث التي ظاهر أسانيدها الصحة، هو مخالفة متونها للأدلة القطعية كالقرآن الكريم والسنة الصحيحة ودلالات العقل والحس وقواطع التاريخ ... وغيرها؛ أمكن تصور العلاقة بين المبحثين.

فمن أهمّ البواعث على تطلّب العلة لمتن الحديث المستجمع شرائط الصحة الظاهرة هو "غرابة المعنى"، بأن يكون متنه مستغرباً، مشكلَ الدلالة، ومن هنا جاء تحذير النقاد من جمع الغرائب[1] لأن أغلب ما هذا شأنه يكون معلولاً.

قال ابن معين: (ما أكذب الغرائب).

وقد جاء في بعض كلام المتأخرين وصف بعض المتون بالمعلّة بـ"الغرابة"[2].

ومعروفٌ أن علماء النقد الحديثي يحكمون على الرواية المستحيلة المعنى بـ"النكارة"، وإن كان راويها ثقة، كما قال الخطيب: «وإذا روى الثقة المأمون خبرا متصل الإسناد ردَّ بأمور: أحدها: أن يخالف موجبات العقل؛ فيعلم بطلانه؛ لأن الشارع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف العقول فلا، والثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له، أو منسوخ...» (الخطيب البغدادي، صفحة 345/1).

وجعل الخطيب من موجبات سقوط الرواية، إخبار الراوي بالأمر المستحيل «وإذا أخبر الراوي عن نفسه بأمر مستحيل سقطت روايته» (الخطيب البغدادي، الكفاية في معرفة أصول الرواية، صفحة 365/1).

وقال ابن الجوزي: «المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ ونسب إليهم الخطأ ... فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره ...وقد يتفق أن رجال الحديث كلهم ثقات والحديث موضوع، أو مقلوب، أو مدلس، وهذا أشكل الأمور» (ابن الجوزي، الصفحات 150/1-151).

---

[1]- بمعناها اللغوي، لا الاصطلاحي.

[2]_ قال القاضي عياض، في تعليقه على حديث تزويج أم حبيبة المعلّ: «غريب جدًا عند أهل الخبر». وقال ابن كثير عن حديث "خلق التربة" الذي أعله النقاد: «... ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ثم خلقت السماوات في يومين ..». ينظر: تفسير القرآن العظيم، 33/1.

وغالبا ما يكون (استشكال) المحدثين – ويعبرون عنه عادةً بـ"الاستنكار" – لمتن نبوي ما؛ قائدا إلى البحث عن علة خفية فيه، ومن ثمَّ الجزم بعدم صحة نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فلا يُكتفى بكون الرواي ثقة لتصحيح الحديث، وكثير من الناس « يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا يتفطنون لدقائق علم علل الحديث» (ابن رجب الحنبلي، الصفحات 362/1-363)، «فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد» (الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاف الراوي وآداب السامع، صفحة 385/2).

فالقاعدة الكليّة في هذا الباب هو ما دبّجه المعلمي في كلامٍ نفيسٍ عالٍ إذ يقول: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة» (المعلمي، صفحة 8).

فالحاصل أن نظر الناقد إلى متن النص النبوي يكون نظرا جامعاً، ويكون في هذا النظر مستحضرا عدم مخالفة هذا النص للقواعد والأصول والعقول، وغالبا ما تكون هذه المخالفة مثيرةً للريب في نفس الناقد، ودافعةً له إلى استنكار الحديث، وذلك لا يتهيؤ إلا للمحدث واسع الاطلاع، فالمحدثون – كما يقول ابن دقيق العيد –: «كثيرا ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم – لكثرة محاولة ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم –هيئة نفسانية، وملكة قوية يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه» (ابن دقيق، صفحة 26).

والمحدثِّون «قد يعلُّون الحديث بعلل غير قادحة بمجردها، ولكنهم يلجأون إلى التعليل بها مع نكارة المتن، والسلامة الظاهرة للسند، فهذا التعليل والحالة هذه قادح في الحديث».

فتحصّل مما سبق سرده من نصوص _ لاسيما نص المعلمي _، أن ضابط الاستشكال الذي يكون قائداً إلى الحكم بتعليل المتن الذي يرويه الثقات، هو امتناع إمضاءِ المتن لمخالفة معناه لصحيح المنقول أو صريح المعقول، أو غير ذلك من القواطع بحيث لا يمكن الجمع أو التأويل بأي وجه من الأوجه.

ومما يستأنس به في تثبيت هذه القاعدة ما روي عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه»[1].

وجميع ما ذُكرَ آنفاً إنما هو خاص بمن قويت ضلاعته في الحديث، وكثرت ممارسته له حتى خالط

[1]– أخرجه أحمد في (المسند)، 456/25، 20/39، وابن حبان في (الصحيح– إحسان)، 264/1، والبزار في (البحر الزخار)، 168/9، والخطيب في (الكفاية)، 551/2، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، 150/1، : (رواه أحمد والبزار، ورجاله رجال الصحيح)، وحسنه الألباني في (السلسلة الصحيحة)، 360/2، وانظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، 190/1.

لحمه ودمه، وليست رخصة مفتوحة لتسليط الآراء والأذواق وتحكيمها على النصوص الثابتة.

يقول البيهقي – في أثناء كلامه عن العلل الخفية –: «وهذا ... لا يقف عليه إلا الحذاق من أهل الحفظ؛ فقد يزل الصدوق فيما يكتبه، فيدخل له حديث في حديث، فيصير حديث روي بإسناد ضعيف مركبا على إسناد صحيح، وقد يزِلُّ القلم، ويخطئ السمع، ويخون الحفظ؛ فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيضهم الله تعالى لحفظ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على عباده؛ بكثرة سماعه، وطول مجالسته أهل العلم به ومذاكرته إياهم» (البيهقي، صفحة 30/1).

ولما سئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ أشار إلى أن ذلك إنما يحصل لـ « من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى اله عليه وسلم وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه». ثم ذكر نماذج لأحاديث من هذا القبيل (ابن قيم الجوزية، صفحة 44).

هذه النكارة التي تحصل في قلب السامع للمتن المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ترجع – غالبا – إلى ركاكة معناه، أو إفادته معنى باطلاً كمخالفته لدلالة العقل والحس .. وغير ذلك من الأدلة القطعية؛ فيحكمون على الحديث ببطلان نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وسواءً سُميَّ استنكارا أو استشكالاً؛ فإنه – بلا ريب – دافع إلى البحث عن العلة في هذا النص النبوي، وهم يُرجِعون مصدر العلة في الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة إلى وهَمِ بعض الرواة، ولا يكتفون في التعليل بمجرد الإشارة إلى مخالفة متن الحديث للدليل القطعيّ، إنما يدفعهم ذلكَ إلى مزيد نظر وتدبر في واقع الرواية وحال نقلتها، والمبالغة في مقارنتها بغيرها لمعرفة مدى الموافقة والمخالفة؛ فيتوصلون بذلك كله إلى تحديد مكمن الخلل، وتعيين الراوي المتسبب في وقوع الإشكالَ، برفعه الموقوف، أو بتصرفه في ألفاظ المتن، أو روايته الحديث على المعنى أو غير ذلك من الأخطاء المؤثرة في صحة الرواية.

ومع ذلك فإن النقاد أحياناً قد يحكمون على الحديث بالنكارة المتنية، مع أن ظاهر إسناده الصحة، وقد يقصرون عن بيان موضع العلة في هذا الإسناد (باحو، الصفحات 71-73).

ومن أمثلة هذا الصنيع قول الحاكم: «هذا إسناد تداوله الأئمة الثقات، وهو باطل من حديث مالك .. ولقد جهدت جهدي أن أقف على الواهم فيه من هو؛ فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصري على أنه صدوق مقبول» (الحاكم، صفحة 26).

وقول الخطيب البغدادي: «لا يثبت هذا الحديث، ورجاله، ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعله شبه لهذا الشيخ القطان أو أدخل عليه» (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، صفحة 53/16).

وقد سئل الإمام الأوزاعي: « أكل ما جاءنا عن النبي صلى الله عليه وسلم نقبله ؟ فقال : نقبل منه ما صدقه كتاب الله عز وجل، فهو منه ، وما خالفه فليس منه، فقيل له : إن الثقات جاءوا به ؟ قال : فإن كان الثقات حملوه عن غير الثقات » (أبو زرعة، صفحة 271).

وهذا لا يفهم منه ردُّ الحديث الصحيح لمخالفته القرآن، فإن الصحيح الخالي من العلل لا يعارض القرآن أبدًا، وما كان منه كذلك مما ظاهره الصحة؛ فمرجع العلة فيه وهم بعض الرواة الثقات، فإن «الثقة يغلط» (ابن عبد الهادي، صفحة 447/2).

والحاصل أن الاستشكال قد يكون قائدا إلى التعليل، وقد جعل المحدثون الحديث الذي يفيد معنى باطلا حديثا منكرا، وجعلوا نكارة المعنى والدلالة المشكلة من مسالك التعليل.

قال ابن أبي حاتم: «تقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة» (ابن أبي حاتم ع.، صفحة 351/1).

وحتى يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة يجب أن لا يكون الكلام المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ركيكا، «والركة في المعنى كأن يكون مخالفا للعقل ضرورة أو استدلالا، ولا يقبل تأويلا بحال، نحو الإخبار عن الجمع بين الضدين، وعن نفي الصانع، وقدم الأجسام، وما أشبه ذلك، لأنه لا يجوز أن يرد الشرع بما ينافي مقتضى العقل ... أو يكون مما يدفعه الحس والمشاهدة، أو مباينا لنص الكتاب، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي ؛ حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل» (السخاوي، صفحة 128/2).

ولا يمنع كون الراوي موصوفا بالصدق أن يقع في أحاديثه الوضع، ومعرفة هذا النوع من أصعب الأنواع، إذ يعتمد فيه على التمعن في المتن ومقارنته مع الأصول.

ما تقدم ذكره يشرح العلاقة بين علم "مشكل الحديث"، وعلم "العلل" أو "علم النقد الحديثي"؛ إذ هو يصحح المسلمة الرائجة في الوسط العقلاني المعاصر المخاصم لقواعد المحدثين النقدية، والزاعمة بأنَّ المحدثين لم يكونوا يلتفتون إلى الإشكالات الدلالية التي تطبعُ بعض الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رأسها: مصادمة هذه الروايات لشواهد العقل والحس، ومعارضتها لصريح القرآن، ومناجزتها لحقائق التاريخ، وأنهم كانوا – أي المحدثين – يكتفون – أثناء العملية النقدية – بالتحقق من صحة الإسناد فقط؛ غير ملتفتين إلى النكارات التي تلوحُ من بعض المتون.

بيدَ أن الواقعَ غير ذلك؛ فالمحدثون كانوا يتعاملون مع النصوص المشكلة بالنظر إلى قدرِ الإشكال وحجمهِ، واحتمالِ دفع هذا الإشكال من عدمه، فإن كان مما يمكن رفعه بذلوا الوسع في تحقيق ذلك وفق مسالك الجمع والتوفيق المعروفة، وإن كانت النكارة ممتنعة الدفعِ محالٌ الجواب عنها؛ تطلبوا للحديثِ علةً، على القاعدة الجليلة التي أبان عنها المعلمي: «إذا استنكر الأئمة المحققون المتن، وكان ظاهر السند الصحة فإنهم يتطلبون له علة».

وقد أشار ابن تيمية إلى منهج السلف في التعامل مع النصوص الشرعية المشكلة، وهو التأمل في مقدار الإشكال ومدى إمكانية تأويله، فالسلف (الذين يروون الخبر على اشتمال على أمر باطل؛ تارة يردونه، ولا يقبلون أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، وتارة يفسرونه، ويتأولونه بأمور أخرى، وإن خالف الظاهر) (ابن تيمية، جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، صفحة 57).

وقد جاء عند بعض الأئمة تعبيرهم عن العلة بالإشكال، ووصفهم الحديث المعلّ بالمشكل، كما في قول النووي في وصف حديث عرض أبي سفيان ابنته أم حبيبة على النبي صلى الله عليه وسلم: «وهو من الأحاديث المشهورة بالإشكال» (النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، صفحة 63/16).

ونحن ذاكرون إن شاء الله جملة من الأمثلة التي توضح الفرق بين نوعي الاستشكال.

## 4_ أمثلةٌ توضح الفرق بين نوعي الاستشكال وأثر ذلك.

### 4_1: حديث (خلق اللّه التربة يوم السبت):

أخرج مسلم في (الصحيح) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي، فقال: ﴿خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل)[1].

هذا الحديث أعلَّهُ جماعةٌ من أئمة الحديث على رأسهم البخاري، وذلك لمخالفته صريحَ القرآن، حيثُ إن الحديث ينصُّ على أن الأرض خلقت في ستة أيَّامٍ، والله عز وجل قد ذكر في كتابهِ أنه خلق الأرض في أربعةِ أيَّامٍ: ﴿ ۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾

[1]– أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام، رقم:2789.

وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾

وذكرَ أنَّ مدة خلق السماوات هي يومان كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَحِفْظًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿١٢﴾ [ [فصلت: ١٢]، فيكون مجموع خلق السماوات والأرض هو ستة أيَّام كما جاء النصُّ بذلكَ في الكتاب العزيز: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾ ﴾ [ق: ٣٨].

قال ابن تيمية عن هذا الحديث: «فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم، مثل: يحيى بن معين ومثل البخاري وغيرهما، وذكر البخاري أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبي بكر بن الأنباري، وأبي الفرج ابن الجوزي وغيرهما.

والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار أخر، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن» (ابن تيمية، مجموع الفتاوى، الصفحات 18/18-19).

ثم أشار ابن تيمية بعدها إلى مسألة مهمة وهي أن أئمة العلل لم يكتفوا في الإعلال بمجرد هذه المخالفة الصريحة للنص القرآني، بل إنهم نسبوا الخطأ فيه إلى بعض الرواة، فقال مواصلاً: « غير أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن روايه فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذي يسمى معرفة علل الحديث، بكون الحديث إسناده في الظاهر جيدا ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث في حديث».

وقال في شأنه ابن كثير: «... ثم في متنه غرابة شديدة، فمن ذلك أنه ليس فيه ذكر خلق السموات، وفيه ذكر خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وهذا خلاف القرآن؛ لأن الأرض خلقت في أربعة أيام ثم خلقت السماوات في يومين ..» (ابن كثير، صفحة 33/1).

ثم أرجَعَ ابنُ كثيرٍ – بدوره – عِلَّةَ هذا الحديثِ إلى غلط الرواة الذين رفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، في حين أن الصواب كونه موقوفًا على كعب الأحبار.

يقول ابن كثير: «اختلف فيه على ابن جريج، وقد تكلم في هذا الحديث علي بن المديني، والبخاري، والبيهقي وغيرهم من الحفاظ، ... يعني أن هذا الحديث مما سمعه أبو هريرة وتلقاه من كعب الأحبار،

فإنهما كان يصطحبان ويتجالسان للحديث، فهذا يحدثه عن صحفه، وهذا يحدثه بما يصدقه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكان هذا الحديث مما تلقاه أبو هريرة عن كعب عن صحفه، فوهم بعض الرواة فجعله مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأكد رفعه بقوله: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي».

هذا الذي ذكره ابن كثير ومن قبله ابن تيمية كان قد أبان عنه البخاري في (تاريخه) حين قال: «وقال بعضهم: عن أبي هريرة، عن كعب، وهو أصح» (البخاري، الصفحات 413/1-414).

قال ابن القيم: «وقع الغلط في رفعه وإنما هو من قول كعب الأحبار، كذلك قال إمام أهل الحديث: محمد بن إسماعيل البخاري في (تاريخه الكبير) وقاله غيره من علماء المسلمين أيضا» (ابن قيم الجوزية، صفحة 85).

فهذا المثالُ يجلّي إحدى طرق المحدثين في إعلال الحديث، وهي الانطلاق من النكارة الموجودة في متنه، ثم التوصل إلى مصدر الخطإ في الإسناد.

وهذا مثال تطبيقي للاستشكال القائد إلى إعلال الحديث، حيث إن المحدثين هنا لم يتكلفوا التأويل لهذه الرواية من أجل إمضائها؛ اغترارا منهم بنظافة إسنادها، ولم يتلمسوا المخارج لها بأحد وجوه الجمع المعروفة مخافة إهدارها، بل دفعتهم المخالفة الصريحة لهذه الرواية لدلالة القرآن القطعية إلى الحكم بإعلالها.

### 2.4: حديث تزويج أبي سفيان أم حبيبة للنبي صلى الله عليه وسلم

أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه. فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله. ثلاث أعطنيهن. قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله: أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها. قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك. قال: نعم. قال: وتؤمّرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم. قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ما أعطاه ذلك، لأنه لم يكن يسأل شيئا إلا قال: نعم»[1].

وقد استشكل الأئمة النقاد هذا النص، بكون تزويج النبي صلى الله عليه وسلم أم حبيبة رضي الله

[1]- أخرجه مسلم في (الصحيح)، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أبي سفيان حرب رضي الله عنه، رقم:2501.

عنها، كان قديما قبل إسلام أبي سفيان رضي الله عنه، كما جاء عند أهل المغازي والسير[1]، وكان ذلك في السنة السابعة للهجرة.

قال البيهقي: «وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه، فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله، وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح – أي فتح مكة – بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصحُّ أن يكون تزويجها بمسألته، وإن كانت مسألته الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة، وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية، والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظا إلا ذلك والله تعالى أعلم» (البيهقي، السنن الكبرى، الصفحات 226/7-227).

وقال الحميدي في (جمعه) بعد إيراده لهذا الحديث: «قال لنا بعض الحفاظ: هذا الحديث وهم فيه بعض الرواة، لأنه لا خلاف بين اثنين من أهل المعرفة بالأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر يومئذ» (الحميدي، صفحة 130/2).

وقد وصف القاضي عياض صنيع مسلم بتخريجه هذا الحديث في صحيحه بكونه «غريب جدًا عند أهل الخبر» (عياض، صفحة 564/1).

وقال ابن الجوزي: «إن هذا وهم لأن أهل التاريخ أجمعوا على أن أم حبيبة كانت عند عبد الله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلى أرض الحبشة، ثم تنصر وثبتت هي على دينها-، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النجاشي ليخطبها عليها، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فتلت بساط رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى لا يجلس عليه. ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا نعرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمَّر أبا سفيان» (ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، صفحة 364/2).

وانظر إلى وصف النووي لهذا الحديث بكونه « من الأحاديث المشهورة بالإشكال» (النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، صفحة 63/16)، وهو هنا يستعمل مصطلح " الإشكال"، لا لأن هذا

[1]- انظر: دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر البيهقي، ت: عبد المعطي قلعجي، 463/3، 285/7، والروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، عبد الرحمن السهيلي، ت: عبد الرحمن الوكيل، 563/7، والبداية والنهاية، ابن كثير، 148/6، وتاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي، ت: بشار معروف، 447/2.

الحديث يدخل ضمن الأحاديث المشكلة التي يحكم لها الصحة، مع البحث عن وجهٍ مقبول تُحمل عليه دلالتها، بل هو يريد المعنى اللغوي المرادف للنكارة عند أئمة النقد.

وقال ابن القيم: «فالصوابُ أن الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخليط» (ابن قيم الجوزية، – جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، صفحة 256/1) 1.

وكل ما سبق ذكره لا يمنعُ أن بعض الناس أوَّل هذا الحديث – تحرزا من تعليله وتوهِيم رواته– بكون أبي سفيان إنما طلب تجديد التزويج بعد إسلامه، نقله النووي عن ابن الصلاح (النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الصفحات 63/16–64)، وأُوِّل بتأويلات أخرى كثيرة، بيدَ أنها كلها في ميزان المحدثين هباء!

قال ابن القيم: «وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث؛ كقول بعضهم: إنه سأله تجديد النكاح عليها، وقول بعضهم: إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزوجه إياها نكاحا تاما، فسلم له النبي صلى الله عليه وسلم حاله وطيب قلبه بإجابته، وقول بعضهم: إنه ظن أن التخيير كان طلاقا فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها، وقول بعضهم: إنه استشعر كراهة النبي صلى الله عليه وسلم لها وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه، وقول بعضهم: يحتمل أن يكون وقع طلاق فسأل تجديد النكاح، وقول بعضهم: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه كالمشترط له في إسلامه، ويكون التقدير ثلاث إن أسلمت تعطينيهن ... وقال بعضهم: إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرى وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة حتى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة، والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث، وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقل فسادا فهو أكذبها وأبطلها، وصريح الحديث يرده، فإنه قال: أم حبيبة أزوجكها؟ قال: نعم. فلو كان المسؤول تزويج أختها لما أنعم له بذلك عليه السلام، فالحديث غلط لا ينبغي التردد فيه» (ابن قيم الجوزية، تهذيب سنن أبي داود، الصفحات 107/6–108).

وقال العلائي: «ولا ريب بُعْدُ هذه التأويلات، لأن ألفاظ الحديث صريحة في إنشاء العقد، لا في

[1]– انظر للاستزادة: الإفصاح عن معاني الصحاح، يحي بن هبيرة الشيباني، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، 249/3، وتاريخ دمشق، علي بن حسن ابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، 147/69، ومجموع الفتاوى، ابن تيمية، 257/1، والنكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، ت: زين العابدين بلا فريج، 289/1

تجديده، وسمعت بعض الحفاظ يذكر أن التي عرضها أبو سفيان ابنته الأخرى، التي عرضتها عليه أختها أم حبيبة رضي الله عنها في الحديث المشهور في الكتابين، ويرد على هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم: نعم. في جواب ذلك، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يقول ذلك فيما لا يفعله، وقد قال لأم حبيبة رضي الله عنها- لما عرضت أختها عليه-: ﴿إن ذلك لا يحل لي﴾. وأيضا لم ينقل أحد البتة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمّر أبا سفيان على جيش أصلاً، فرد الحديث بالوهم أولى من تأويله بالمستكره من الوجوه» (العلائي، صفحة 67).

فأنت ترى أنه برغم كثرة المخارج التي ذكرها البعض لتصحيح الحديث؛ إلا أن ذلك لم يحجز بين أئمة النقد وبين القطع بغلطه، لاستحالة إمضائه، وقوة إشكاله، وهو مخالفة ما جاء في الحديث لحقيقة تاريخية ثابتة وهو أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم حبيبة قبل أن يعرض عليه أبو سفيان ذلك.

وكما أسلف وذكرنا، فإن وجود مثل هذه النكارة في متن الحديث، يدفع المحدثين إلى البحث عن مصدره في الإسناد، ولا تمنعهم هيبة الصحيح من توجيه الخطأ إلى أحد رواته وإن كان ثقة في الظاهر.

وقد جزم بعضهم أن الآفة فيه من عكرمة بن عمار، لأنه أضعف حلقات الإسناد.

قال ابن حزم: «هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، ولم يختلف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر»[1].

وقال ابن الجوزي: «وفي هذا الحديث وهم من بعض الرواة لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راوي الحديث» (ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، صفحة 463/2).

قال الذهبي في ترجمته (الذهبي ش.، صفحة 137/7): «قد ساق له مسلم في الأصول حديثا منكرا، وهو الذي يرويه عن سماك الحنفي، عن ابن عباس، في الأمور الثلاثة التي التمسها أبو سفيان من النبي صلى الله عليه وسلم».

وما زعمه ابن حزم فيه مجازفة، كما قال ابن الصلاح (النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، صفحة 123/4) ، فحديث عكرمة ليس موضوعًا، وغاية ما فيه أنه «صدوق يغلط» (ابن حجر، صفحة 396)، وقد تنازع النقاد فيه.

فقال ابن معين: «ليس به بأس» (ابن معين، صفحة 52)، وقال مرةً: «ثقة».

[1]- نقله عنه: ابن الجوزي في (كشف المشكل من حديث الصحيحين)، 463/2، والنووي في (المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، 63/16. ولم أجده في المحلى ولا في أي من كتبه.

وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ثقة ثبتا» (ابن أبي شيبة، صفحة 133/1).

ووثقه العجلي، وأبو داود (أبو داود، صفحة 264).

وقال أبو حاتم: «كان صدوقا، وربما وهم في حديثه وربما دلس» (ابن أبي حاتم ع.، صفحة 11/7) .

وقال الإمام أحمد: «عكرمة بن عمار مضطرب عن غير أياس بن سلمة» (أحمد بن حنبل، صفحة 380/1)، وقال: «أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ضعاف، ليس بصحاح. قلت [أي عبد الله] له: مِن عكرمة، أو من يحيى؟ قال: لا إلا من عكرمة» (أحمد بن حنبل، صفحة 494/2). وقال: «عكرمة بن عمار مضطرب الحديث عن يحي بن كثير» (أحمد بن حنبل، صفحة 117/3).

ومثله قال البخاري1، وأبو حاتم (ابن أبي حاتم ع.، صفحة 11/7)، وأبو داود (أبو داود، صفحة 264).

قال يحي بن سعيد القطان: «وأحاديث عكرمة بن عمار ضعاف ليست بصحاح» (ابن أبي حاتم ع.، صفحة 10/7).

وقال البيهقي: «وعكرمة بن عمار قد اختلفوا في تعديله: غمزه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وضعفه البخاري جداً» (البيهقي، السنن الكبرى، صفحة 212/1).

ومهما يكن من أمر عكرمةَ فالمحدثون الذين أعلوا الحديث متفقون على نسبة الخطإ إليه في هذه الرواية.

فالمثالان السابقان يظهران بجلاء أن استشكال متن الحديث كان يدفعُ أئمة النقد – عند استحالة التوفيق – إلى تطلب العلة في الحديث، وهذا مما يبين اهتمام المحدثين بمسألة (دلالة المتن)، و(معناه)، وتيقظهم لها عند ممارسة العملية النقدية.

### 3.4 حديث ﴿لن يبقى على الأرض بعد مئة سنة نفس منفوسة﴾

روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة).

المتأمل في هذا الحديث يرى معناه مشكلاً، وقد يقع في قلبه الاستنكار لدلالة متنه، إذ إن الواقع

[1]– العلل الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، ترتيب: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وآخرون، ص240. وانظر: علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، أبو الفضل محمد بن عمار الشهيد، ت: علي الحلبي، ص82، 83، وشرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: همام سعيد، 795/2.

يخالف ظاهره.

لذلك قال ابن قتيبة: «قالوا حديث يكذبه العيان» (ابن قتيبة ع.، صفحة 162).

وقد ذكر هذا الحديث الطحاوي في (مشكل الآثار)، وابن الجوزي في في (كشف المشكل من حديث الصحيحين)، وبوب له ابن حبان بترجمة تجلّي حقيقة تأويله في قوله: «ذكر البيان بأن ورود هذا الخطاب كان لمن كان في ذلك الوقت على سبيل الخصوص دون العموم»[1].

قال ابن الجوزي – مبينا أن سبب وقوع الاستشكال في النص هو عدم النظر إلى جميع روايات الحديث–: «قد يشكل هذا على من لا يعلم فيقول: قد عاش خلق أكثر من هذا قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده، فما وجه هذا؟ فالجواب: أنه صلى الله عليه وسلم عنى بذلك الموجودين حينئذ من يوم قوله هذا، وهذا قاله قبل أن يموت بشهر كما روي في الحديث: فما بلغ أحد ممن كان موجودا من يومئذ مائة سنة. وهذا مبين واضح في مسند ابن عمر، وقد سبق شرحه، وكثير من الرواة يقتصرون على بعض الحديث ويتركون المهم، وربما عبروا بالمعنى ولم يفهموا المقصود، فيقع الإشكال، والله سبحانه لا يخلي كل زمان ممن يكشف الإشكال ويدفع الشبه، فمتى سمعت حديثا فيه نوع خلل فانسب ذلك إلى الرواة؛ فإن الرسول صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك» (ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، صفحة 170/3).

وما أعجب صنيع ابن حبان حين بوَّب لهذا الحديث بترجمة تصف حقيقة المعترضين عليه، وذلك في قوله: «ذكر خبر وهم في تأويله جماعة لم يحكموا صناعة الحديث»

فقد أخرج مسلم عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ[2]﴾.

وعند الشيخين عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد﴾. يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن[3]».

ومن قوله: «يريد بذلك أن ينخرم ...» تفسير من ابن عمر للحديث.

وفي مسلم عن سالمٍ، عن أبي سعيد الخدري: ﴿ما من نفس منفوسة، تبلغ مائة سنة﴾. فقال سالم:

[1]– صحيح ابن حبان، 256/7.

[2]– أخرجه مسلم في (الصحيح)، رقم:2538.

[3]– أخرجه البخاري في (الصحيح)، رقم:116، 601، ومسلم في (الصحيح)، رقم:2537.

«تذاكرنا ذلك عنده، إنما هي كل نفس مخلوقة يومئذٍ»[1].

وهذا موافق لتفسير ابن عمر أيضا.

وفي مسند أحمد2، أنَّ أبا مسعود دخل على عليٍ، فقال: أنت القائل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لا يأتي على الناس مائة عام وعلى الأرض نفس منفوسة؟ ﴾ إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ لا يأتي على الناس مائة عام وعلى الأرض نفس منفوسة ممن هو حي اليوم﴾.

و عن أنس رضي الله عنه: ﴿والذي نفسي بيده ما على الأرض نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة﴾[3].

وعن أبي ذر: ﴿يا أيها الناس، إنه ليس اليوم نفسا منفوسة يأتي عليها مائة سنة فيعبأ الله بها شيئا﴾[4].

فتأمل كيف يرفع الإشكال بجمع روايات الحديث، دون الحاجة إلى تكلّف التأويلات لنصّه، فكلام النبي صلى الله عليه وسلم جليٌّ في بيان المراد، وهو أنه بعد مائة سنة من يوم نطقه بذاك الحديث لن يبقى أحد على قيد الحياة ممن هو حيٌّ في ذاك اليوم.

ثمَّ إنَّ هذا الحديثَ هو من أعلام نبوته عليه السلام، حيث لم يجاوز أحدٌ ذلكَ القرنَ ممن كان حيا يوم نطقه بالحديث – وكان ذلك قبل وفاته بشهر –، وآخر الصحابة وفاةً باتفاق العلماء والمؤرخين هو أبو الطفيل عمر بن واثلة [5]، وكانت وفاته في السنة العاشرة مع المائة، أي بعد قرابة المائة عامٍ من قوله عليه الصلاة والسلام للحديث.

قال ابن حجر: « وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه إنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي صلى الله عليه وسلم».

---

[1]– أخرجه مسلم في (الصحيح)، رقم:2538.

[2]–.124/2، وأخرجه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار)، 347/1، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه على (المسند)، 480/1

[3]– أخرجه أبو يعلى الموصلي في (المسند)، 144/5، وابن حبان في (الصحيح-إحسان)، 255/7، 258، والطحاوي في (مشكل الآثار)، 163/1، وصححه حسين أسد كما في تعليقه على (موارد الظمآن)، 250/8.

[4]– أخرجه البزار في (البحر الزخار)، ت: محفوظ الرحمن زين الله، 385/9، قال الهيثمي في (مجمع الزوائد)، 194/6: «رواه البزار، وفيه عبد الله بن قدامة بن صخر، ولم أعرفه، وبقية رجاله وثقوا».

[5]– أبو الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمير الكناني، ولد عام أحدٍ، مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، نزل الكوفة وكان من أصحاب محمد بن الحنفية، وتوفي ﷺ بمكة سنة: 100هـ، وقيل:110هـ. ترجمته في: الطبقات الكبير، محمد بن سعد، ت: علي محمد عمر، 550/6، وطبقات خليفة بن خياط، ت: سهيل زكار، 68/1، ومعجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع، ت: صلاح سالم المصراتي، 241/2، ومعرفة الصحابة، أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني، ت: عادل العزازي، 2067/4

وهذا الحديث مثالٌ للاستشكال الذي لا يفضي إلى تعليل الحديث، لإمكانية رفعه عن طريق جمع المرويات.

## 5_ نتائج البحث:

_ يقدّم المحدّثون النظرَ في ثبوت النصّ قبل التطرق إلى دلالته، فإن استيقنوا صحته وخلوّه من العلل الخفيّة، انتقلوا إلى الكشف عن معناه، فإن عارض ظاهره دليلاً قطعيّاً، معارضةً يمكن دفعها بأحد المسالك المعروفة (الجمع، أو الترجيح، أو النسخ)، أمضوا الحديث وقبلوه.

_ من موجبات تطلب العلل لمتن النصّ النبوي معارضته الصريحة لقواطع الأدلة، (من قرآن، وسنة صحيحة، وضرورات العقل والحسّ، وقواطع التاريخ)، بحيث يمتنع إمضاؤه بأي وجه من وجوه التعليل المقبولة.

_ إن قوة الإشكالِ تعدّ أهم عاملٍ مؤثّر في طريقة التصرف إزاء الحديث المستشكَل _ بتثبيته، أو تعليله.

_ تيقّن النقّاد من وقوع الوهم من بعض الرواة بتصرفهم في ألفاظ المتن المستشكل قائدٌ لهم إلى الحكمِ بتعليله، دون التفاتٍ إلى إمكانية تأويل معناه بما يتوافق مع الأدلة القطعية.

## 6ـ قائمة المراجع

1. محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله ابن جزي الكلبي. (1416 هـ.). *التسهيل لعلوم التنزيل*. بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
2. أحمد بن محمد أبو جعفر النحاس. (1409ه). *معاني القرآن* . مكة المكرمة : جامعة أم القرى .
3. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي. (1420ه). *مختار الصحاح* . بيروت – صيدا : المكتبة العصرية – الدار النموذجية.
4. إبراهيم الأبياري. (1405). *الموسوعة القرآنية*. مؤسسة سجل العرب.
5. إبراهيم بن موسى الشاطبي. (بلا تاريخ). *الاعتصام*.
6. ابن الصلاح. (بلا تاريخ). *معرفة أنواع علم الحديث*.
7. ابن حجر العسقلاني. (بلا تاريخ). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*.
8. ابن حجر. (بلا تاريخ). *تقريب التهذيب*.
9. ابن رجب الحنبلي. (بلا تاريخ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*.
10. ابن عبد الهادي. (بلا تاريخ). *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*.
11. ابن قيم الجوزية. (بلا تاريخ). – *جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام*.
12. ابن قيم الجوزية. (بلا تاريخ). *المنار المنيف في الصحيح والضعيف*.
13. ابن قيم الجوزية. (بلا تاريخ). *تهذيب سنن أبي داود*.
14. ابن معين. (بلا تاريخ). *من كلام أبي زكريا يحي بن معين في الرجال*.

15. أبو الثناء الأَصْبَهاني. (1406هـ). *بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب* . السعودية: دار المدني.
16. أبو بكر البيهقي. (بلا تاريخ). *السنن الكبرى*.
17. أبو بكر البيهقي. (بلا تاريخ). *السنن الكبرى*.
18. أبو بكر البيهقي. (بلا تاريخ). *دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة*.
19. أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). *الجامع لأخلاف الراوي وآداب السامع*.
20. أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). *الفقيه والمتفقه*.
21. أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). *الكفاية في معرفة أصول الرواية*.
22. أبو بكر بن ثابت الخطيب البغدادي. (بلا تاريخ). *تاريخ بغداد*.
23. أبو جعفر الطحاوي. (بلا تاريخ). *شرح مشكل الآثار*.
24. أبو سعيد العلائي. (بلا تاريخ). *التنبيهات المجملة على المواضع المحكمة*.
25. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. (1401 هـ). *الحجة في القراءات السبع* (الإصدار 4). (عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت، لبنان: دار الشروق.
26. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (الإصدار 1). (محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
27. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسيّ. (1413 هـ ). *الحجة للقراء السبعة* . دمشق / بيروت : دار المأمون للتراث .
28. أبو محمد مكي. (1404). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. مؤسسة الرسالة.
29. أبو نصر إسماعيل الجوهري . (1407 هـ ). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت: دار العلم للملايين.
30. أحمد العسقلاني. (1392). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*. الهند: دائرة المعارف العثمانية.
31. أحمد العسقلاني. (2002). *لسان الميزان*. دار البشائر الإسلامية.
32. أحمد القصير. (بلا تاريخ). *الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم*.
33. أحمد المرزوقي. (1417). *الأزمنة والأمكنة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
34. أحمد بن حنبل. (بلا تاريخ). *العلل ومعرفة الرجال*.
35. أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني . (1416هـ . ). مجموع *الفتاوى* . المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
36. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. (بلا تاريخ). *بيان تلبيس الجهمية*.
37. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. (بلا تاريخ). *جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية*.
38. أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. (بلا تاريخ). مجموع *الفتاوى*.
39. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (1379هـ.). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. بيروت: دار المعرفة .
40. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (1399هـ. ). معجم *مقاييس اللغة* . : دار الفكر.
41. أحمد بن محمد أبو بلال الخراط. (بلا تاريخ). *عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم*. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
42. أحمد بن محمد الشاشي. (بلا تاريخ). *أصول الشاشي*.

43. أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس. (1408هـ). *الناسخ والمنسوخ* . الكويت: مكتبة الفلاح .
44. أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي. (1988 م ). *بيان مشكل الآثار*. بيروت : مؤسسة الرسالة .
45. أحمد شكري. (1428). *أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه*. عمان: دار عمار.
46. أحمد شكري. (1428). أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراده القراءات فيه (أطروحة دكتوراة). عمان دار عمار.
47. أسامة الخياط. (بلا تاريخ). *مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء*.
48. إسماعيل ابن كثير. (بلا تاريخ). *البداية والنهاية*.
49. الحسين ابن خالويه. (بلا تاريخ). *مختصر في شواذ القرآن*. القاهرة: مكتبة المتنبي.
50. الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري. (بلا تاريخ). *كتاب العين* . دار ومكتبة الهلال .
51. السخاوي. (بلا تاريخ). *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*.
52. العيد ابن دقيق. (بلا تاريخ). *الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح*.
53. تاج الدين السبكي. (1413). *طبقات الشافعية الكبرى*. دار هجر.
54. جعفر إسماعيل. (2013). منهج أبي حيان في توجيه القراءات وأثره في التفسير (من سورة الأعراف إلى سورة الحجر) (أطروحة دكتوراة). أم درمان: جامعة أم درمان.
55. خديجة خويص. (2017). القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط استقراء وتوجيه من خلال سورتي الفاتحة والبقرة (مذكرة ماجستير). الخليل: جامعة الخليل.
56. دعاء عدوان. (2015). القراءات القرآنية في تفسير البحر المحيط دراسة وتوجيه من خلال سورتي آل عمران والنساء (مذكرة ماجستير). الخليل.
57. سليمان بن الأشعث أبو داود. (بلا تاريخ). *سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل*.
58. سليمان بن خلف الباجي. (بلا تاريخ). *إحكام الفصول في أحكام الأصول*.
59. شمس الدين ابو الخير ابن الجزري. (بلا تاريخ). *النشر في القراءات العشر* (المجلد 1). (علي محمد الضباع، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى.
60. شمس الدين الذهبي. (بلا تاريخ). *سير أعلام النبلاء*.
61. شهاب الدين المقري. (1997). *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*. بيروت: دار صادر.
62. صلاح الصفدي. (1418). *أعيان العصر وأعوان النصر*. بيروت: دار الفكر المعاصر.
63. صلاح الصفدي. (1420). *الوافي بالوفيات*. بيروت: دار إحياء التراث.
64. عبد الحق بن غالب بن تمام بن عطية. (1422 هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية .
65. عبد الرازق بن حمودة القادوسي. (2010). *أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجا*. رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور رجب عبد الجواد إبراهيم– قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان.

66. عبد الرحمن ابن أبي حاتم. (بلا تاريخ). *الجرح والتعديل*.
67. عبد الرحمن ابن الجوزي. (بلا تاريخ). *كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات*.
68. عبد الرحمن ابن الجوزي. (بلا تاريخ). *كشف المشكل من حديث الصحيحين*.
69. عبد الرحمن المعلمي. (بلا تاريخ). مقدمة الفوائد المجموعة. تأليف محمد بن علي الشوكاني، *الفوائد المجموعة في الأحاديث المرفوعة*.
70. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. (بلا تاريخ). *أسرار ترتيب القرآن* . القاهرة: دار الاعتصام .
71. عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي. (1989). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. (محمود فجال، المحرر) دمشق، سوريا: دار القلم.
72. عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي. (1416 هـ). *الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج* . الخبر: دار ابن عفان.
73. عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي. (1394هـ). *الإتقان في علوم القرآن* . الهيئة المصرية العامة للكتاب.
74. عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي. (1408 هـ ). *معترك الأقران في إعجاز القرآن* . بيروت : دار الكتب العلمية .
75. عبد الرحمن بن المنذر التميمي ابن أبي حاتم. (1419 هـ.). *تفسير القرآن العظيم*. المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز .
76. عبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة. (بلا تاريخ). *تاريخ أبي زرعة الدمشقي*.
77. عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة بن زنجلة، . (1402هـ). *حجة القراءات* . بيروت: مؤسسة الرسالة .
78. عبد الرحمن بن معاضة الشهري. (1431 هـ). *الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به*. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.
79. عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان ابن دُرُسْتَوَيْه . (1419هـ ). *تصحيح الفصيح وشرحه* . القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
80. عبد الله بن محمد ابن قتيبة. (بلا تاريخ). *تأويل مشكل القرآن*.
81. عبد الله بن مسلم ابن قتيبة. (بلا تاريخ). *تأويل مختلف الحديث*.
82. عبدالحق عطية. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية.
83. عبدالحي العماد. (1406). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. دمشق–بيروت: دار ابن كثير.
84. عبدالرحمن زنجلة. (بلا تاريخ). *حجة القراءات*. دارالرسالة.
85. عبدالفتاح القاضي. (1401). *القراءات الشاذة*. بيروت: دار الكتاب العربي.
86. عبدالقادر البغدادي. (1418). *خزانة الأدب ولب ألباب العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
87. عبيد الله بن عمر الدبوسي. (بلا تاريخ). *تقويم الأدلة في أصول الفقه*.
88. عثمان ابن أبي شيبة. (بلا تاريخ). *سؤالات ابن أبي شيبة لعلي ابن المديني*.
89. عثمان ابن جني. (1420). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الدينية.

90. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. ((د.ط.ت)). *المحلى بالآثار* . بيروت: دار الفكر .
91. علي بن مؤمن بن محمد أبو الحس الحَضْرَمي الإشبيلي. (1996). *الممتع الكبير في التصريف*. لبنان: مكتبة لبنان.
92. عمر ابن الملقن. (1417). *العقد المذهب في طبقات حملة المذهب*. بيروت: دار الكتب العلمية.
93. عياض. (بلا تاريخ). *إكمال المعلم بفوائد مسلم*.
94. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. (2003). *دراسات في علوم القرآن الكريم*.
95. محمد ابن سعد. (1410). *الطبقات الكبرى*. بيروت: دار الكتب العلمية.
96. محمد أبو حيان . (1420). *البحر المحيط*. بيروت: دار الفكر.
97. محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكرى، و محمد خالد منصور. (2001). *مقدمات في علم القراءات* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار عمار – عمان (الأردن).
98. محمد إدريس الشافعي. (بلا تاريخ). *الرسالة*. (أحمد شاكر، المحرر)
99. محمد إدريس الشافعي. (بلا تاريخ). *الرسالة*. (أحمد شاكر، المترجمون)
100. محمد أديب الصالح. (بلا تاريخ). *تفسير النصوص في الفقه الإسلامي*.
101. محمد الجزري. (بلا تاريخ). *النشر في القراءات العشر*. المطبعة التجارية الكبرى.
102. محمد الجزري. (بلا تاريخ). *غاية النهاية في طبقات القراء*. مكتبة ابن تيمية.
103. محمد الذهبي. (1427). *سير أعلام النبلاء*. القاهرة: دار الحديث.
104. محمد الطاهر الجوابي. (بلا تاريخ). *جهود المحدثين في نقد متن الحديث*.
105. محمد الكتاني. (1982). *فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات*. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
106. محمد الكرماني. (بلا تاريخ). *شواذ القراءات*. بيروت: مؤسسة البلاغ.
107. محمد المغراوي. (1420). *المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات*. مؤسسة الرسالة.
108. محمد النوزاوازي. (1439). *المغني في القراءات*.
109. محمد بلحسن. (1996). القراءات القرآنية الشاذة في البحر المحيط (مذكرة ماجستير). بغداد: جامعة بغداد.
110. محمد بن إدريس الشافعي. (بلا تاريخ). *الرسالة*.
111. محمد بن إسماعيل البخاري. (بلا تاريخ). *التاريخ الكبير*.
112. محمد بن الحسن الرضي نجم الدين الإستراباذي. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب*. (محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، و محمد محيى الدين عبد الحميد، المحررون) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
113. محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. (1376هـ). *البرهان في علوم القرآن*. دار إحياء الكتب العربية .
114. محمد بن جرير الطبري، . (1420 هـ). *جامع البيان في تأويل القرآن* . ، مؤسسة الرسالة.
115. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري. (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن* (الإصدار 1، المجلد 6). (أحمد محمد شاكر، المحرر) مؤسسة الرسالة.

116. محمد بن عبد الله الحاكم. (بلا تاريخ). *معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، محمد بن عبد الله الحاكم.*
117. محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1376 هـ ). *البرهان في علوم القرآن.* دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
118. محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1376 هـ ). *البرهان في علوم القرآن.* دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
119. محمد بن عبد الله بو عبد الله جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني. (2002). *إيجاز التعريف في علم التصريف* (الإصدار 2). (محمد المهدي عبد الحي عمار سال، المحرر) المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
120. محمد بن فتوح الحميدي. (بلا تاريخ). *الجمع بين الصحيحين.*
121. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني مرتضى الزَّبيدي . (1414 هـ). *تاج العروس من جواهر القاموس.* بيروت: دار الفكر.
122. محمد حسن عبد الغفار. (بلا تاريخ). *القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه.* تم الاسترداد من http://www.islamweb.net
123. محمد شاكر. (1974). *فوات الوفيات.* بيروت: دار صادر.
124. محمد شهبة. (بلا تاريخ). *الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير.* مكتبة السنة.
125. محمد عبد العظيم الزُّرْقاني. (بلا تاريخ). *مناهل العرفان في علوم القرآن.* مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
126. محمود حسن الجاسم. (بلا تاريخ). *أسباب التعدد في التحليل النحوي.* حلب، سوريا.
127. محمود الزمخشري. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.* بيروت: دار الكتاب العربي.
128. مصطفى باحو. (بلا تاريخ). *العلة وأجناسها.*
129. نافذ حسين. (بلا تاريخ). *مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء.*
130. نصر أبو مريم. (1414). *الموضح في وجوه القراءات.*
131. نور الدين الملا الهروي القاري. (1422هـ). *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح .* بيروت : دار الفكر.
132. نور الدين عتر. (بلا تاريخ). *لمحات موجزة في أصول علل الحديث.*
133. نور الدين عتر. (بلا تاريخ). *منهج النقد في علوم الحديث.*
134. يحي بن شرف النووي. (بلا تاريخ). *التقريب في علوم الحديث.* (مصطفى ديب البغا، المحرر)
135. يحي بن شرف النووي. (بلا تاريخ). *المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج.*
136. يحيى الفراء. (بلا تاريخ). *معاني القرآن.* مصر: دار المصرية.